الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

28 **جماد ثاني** 1438 –27 **مارس** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6

بلدي أمانة عسير يستقبل رئيس وأعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عيون الخليج الاثنين 28 جماد ثاني 1438هـ - 27 مارس 2017م
https://www.gulfeyes.net/saudi-arabia/1365102.html

استقبل المجلس البلدي لأمانة منطقة عسير صباح اليوم وفداً من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة عسير برئاسة الدكتور علي بن عيسى الشعبي وكان في استقباله نائب رئيس المجلس عبدالله الهنيدي و أعضاء المجلس، وقد تم عقد اجتماع تم من خلاله الإجابة على استفسارات رئيس و أعضاء الجمعية حول مشاريع وبرامج أمانة منطقة عسير فيما يخص درء أخطار السيول ومعالجة ذلك إثر هطول الأمطار التي هطلت مؤخراً على مدينة أبها وما اتخذته الأمانة من خطط وبرامج لمعالجة الوضع .

كما تم خلال الاجتماع مشاهدة عرض مرئي قدمة وكيل الأمين للمشاريع والتعمير المهندس أحمد ناصر حول ما قامت وتقوم به الأمانة من معالجة لأوضاع السيول .

هيئة حقوق الإنسان

تقرير وإحصائيات عن الحدث العالمي ساعة الأرض بالمملكة

المصدر: جريدة عيون الخليج الاثنين 28 جماد ثاني 1438هـ - 27 مارس 2017م
https://www.gulfeyes.net/saudi-arabia/1365654.html

شاركت المملكة العربية السعودية يوم السبت الماضي وللمرة الثامنة على التوالي في فعالية أضخم حدث بيئي عالمي " ساعة الأرض" وذلك بإدارة من مكتب ساعة الأرض في السعودية وبالتعاون مع عدد كبير من الجهات الحكومية والقطاع الخاص ،اذ بلغ عدد المدن المشاركة بشكل رسمي هذا العام خمسة عشر مدينة وثلاثة وأربعين معلما حول المملكة وذلك بمشاركة اكثر من 350 متطوعا .

حيث شاركت مدينة الرياض والدرعية والدمام والخبر والظهران والمدينة المنورة و جدة ومكة وتبوك والجبيل الصناعية وعنيزة والمجمعة والعلا والأسياح وينبع النخل ،

وتفاعلت الجهات الحكومية بشكل كبير جدا هذا العام حيث سجلت مشاركتها الرسمية كل من الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ووزارة الشؤون البلدية والقروية الهيئة العامة للرياضة وبيئة الرياض والهيئة العامة للرياضة والهيئة العامة للحصاء ووزارة الطاقة وامانة منطقة الرياض وامانة المنطقة الشرقية والهيئة الملكية بالجبيل وامانة المدينة المنورة وامانة منطقة تبوك وامانة جدة وامانة مكة المكرمة وبلدية ينبع النخل و مدرسة الملك عبدالعزيز بروما و جمعية البر الخيرية بام الدون و مركز حي الأمير فواز النسائي وجامعة الدمام – قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة محطات الجبيل ومركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني والجمعية العربية السعودية لبيوت الشباب و هيئة حقوق الانسان والمجلس الصحي السعودي وفرع وزارة العمل بمنطقة مكة المكرمة و الإدارة العامة للتعليم بالمدينة المنورة والجمعية السعودية للعمل التطوعي(تكاتف) والمركز العلمي بالمدينة المنورة والمديرية العامة للمياه بمنطقة المدينة المنورة و برج المياه وا لمديرية العامة للمياه بمنطقة المدينة المنورة و المركز السعودي لكفاءة الطاقة ونادي طبيبة المستقبل و مدرسة حسن آل الشيخ و كلية الامير سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الطبية الطارئة – جامعة الملك سعود ومستشفى قوى الأمن -وزارة الداخلية ومدينة الملك فهد الطبية وثانوية الثغر النموذجية طريق مكة وميناء الملك عبدالعزيز والقناة الثقافية وجامعة الطائف كلية العلوم الإدارية والمالية قسم التسويق والمعهد الصناعي الثانوي بالحناكية وبلدية محافظة العلا ومركز التنمية الاجتماعية بعنيزة و بلدية محافظة الأسياح و الأمانة العامة للمجلس الصحي السعودي .

وفي تصريح للمدير التنفيذي لمكتب ساعة الأرض في السعودية عجلان العجلان ذكر ان التفاعل المجتمعي لهذا العام هو الاضخم من بين المشاركات السعودية في هذا الحدث طيلة السنوات الماضية حيث قدر زوار الفعالية في متنزه حي البجيري بالدرعية بالرياض قرابة الثلاثين الف زائر بينما وصل عدد الزوار في فعالية المنطقة الشرقية والمقامة في مركز الأمير سلطان للعلوم والتقنية (سايتك) قرابة الالفين زائر .

وأضاف قائلا شهد مواقع التواصل الاجتماعي تفاعلا كبيرا افراد مجتمعنا السعودي والذي تفاعل بشكل كبير جدا من مختلف مناطق المملكة حيث وصل هاشتاق #ساعة_الأرض الى الترند، إذ بلغ عدد المشاهدات للهاشتاق قرابة ستة ملايين مشاهدة ، كما بلغ عدد زوار الموقع الالكتروني قبل انطلاق الفعالية بأيام واثناء الفعالية مليون 600 الف مشاهدة.

وبلغ عدد الجهات الحكومية والقطاع الخاص المشارك قرابة 10500 جهة مشاركة بزيادة 35% عن العام الماضي .

وفي نهاية حديثه قدم العجلان شكره لصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز امير منطقة الرياض رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض على دعمه من خلال المشاركة الفاعلة والأنشطة التوعوية المقامة في مدينة الرياض، كما قدم شكره لوزير الشؤون البلدية والقروية م. عبداللطيف آل الشيخ على تعاون الوزارة وتنسيقها مع أمانات المناطق، كما قدم شكره لكافة امانات المناطق المشاركة بشكل رسمي في الحدث وجهودها المميزة في عملية الإطفاء وتوعية المجتمع ، كما قدم شكره إلى الجهات الأمنية بوزارة الداخلية على المتابعة والتنسيق خلال فترة إطفاء الاضاءات،

كما قدم الشكر الجزيل لفريق ساعة الأرض التطوعي الذين شاركوا في إنجاح الفعاليات المصاحبة في الرياض والمنطقة الشرقية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحميدان: مستمرون في "التفتيش" وتطبيق العقوبات الصارمة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 28 جماد ثاني 1438هـ - 27 مارس 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20957204

الرياض - «الحياة»
أكد نائب وزير العمل والتنمية الاجتماعية أحمد الحميدان، استمرار وزارة العمل في التفتيش على المنشآت، وتطبيق العقوبات الصارمة لمن يسعى لمخالفة الأنظمة العمالية، مشدداً على أهمية إيجاد بيئة عمل جاذبة قادرة على جلب رواد الأعمال وطالبي العمل، مبدياً ثقته العالية بتحمل أبناء وبنات الوطن المسؤولية الملقاة على عواتقهم، لبناء الاقتصاد الوطني.
وأضاف في ختام فعاليات منتدى الحوار الاجتماعي التاسع، الذي تنظمه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، في مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني في الرياض، أن الوزارة ما فتئت تحرص على تقديم الأدوات المناسبة لأصحاب العمل والعمال، للإسهام في رفع وتيرة التوطين الوظيفي.
ويهدف المنتدى الذي استمر يومين، تحت شعار «التوطين الحصري»، وذلك بحضور ممثلي أصحاب الأعمال، وممثلي العمال، إلى جانب عدد من المختصين والاستشاريين إلى تشخيص السياسات والبرامج الخاصة بالتوطين الحصري، وسُبل تحفيز المواطنين للمشاركة في سوق العمل، وإعداد خطط استراتيجية للتوطين الحصري، وتحقيق الحماية للمواطنين العاملين في الأنشطة المستهدفة بالتوطين الحصري.
وناقش المشاركون في المنتدى، السياسات المتبعة في التوطين الحصري، وآلية اختيار القطاعات ذات الأولوية بالتوطين، ودور التشاركية بين القطاعين العام والخاص في تشجيع ودعم المواطنين الراغبين في دخول سوق العمل، وتمكين الرياديين من الاستفادة من مبادرة التوطين الحصري.
وبحث المنتدى، التحديات التي قد تواجه «التوطين الحصري» في بعض المناطق، والحلول المقترحة لتلافيها، والأثر الاقتصادي والاجتماعي المتوقع للبرنامج، والإجراءات التي سيتم اتخاذها لحماية التوطين الحصري، وضمان عدم الإخلال بالقواعد الأساسية الخاصة به.
يذكر أن برنامج التوطين الحصري يهدف إلى زيادة مساهمة الكوادر الوطنية في سوق العمل، وتوطين الوظائف في بعض الأنشطة المختارة، وفقاً لمعايير محددة بما يوفر فرص عمل لائقة للسعوديين والسعوديات، تماشياً مع رؤية المملكة 2030، ومستهدفات برنامج التحول الوطني2020، كما يهدف إلى إشراك المستفيدين من الضمان الاجتماعي ونزلاء دور الرعاية والجمعيات الخيرية في سوق العمل وتحويلهم إلى طاقات منتجة، ونقلهم من المسار الرعوي إلى المسار التنموي.
ويهدف البرنامج إلى إيجاد فرص عمل للسعوديين والسعوديات الراغبين في العمل، لما توفره هذه المهن من مردود مادي مناسب واستقرار وظيفي، وكذلك الحفاظ على هذه الأنشطة لأهميتها أمنياً واجتماعياً واقتصادياً، والتضييق على ممارسات التستر التجاري، بحيث يشمل التنفيذ جميع مناطق المملكة، وجميع فئات وأحجام المنشآت.
إلى ذلك، أكدت المديرة العامة لدائرة تمكين المرأة في وكالة الضمان الاجتماعي بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية أسماء الخميس أهمية الشراكة مع القطاع الخاص في توظيف المستفيدات من الضمان الاجتماعي، معتبرة أنها شراكة استراتيجية للوزارة في تحولها من الرعوية إلى التنموية.
وأوضحت الخميس أن دائرة تمكين المرأة تسعى إلى إيجاد الفرص التعليمية والتدريبية والتأهيلية والتوظيفية لمستفيدات الضمان الاجتماعي المؤهلات، من خلال التشاركية مع العديد من الجهات الحكومية والأهلية، بهدف تحويل المستفيدات من الحاجة إلى الإنتاج، مبينة أن الدائرة تعمل على تمكين المرأة من تحقيق تنمية مجتمعية مستدامة من منطلق المسؤولية الوطنية في دعم المرأة، وجعلها مشاركة أساسية في التنمية. وأشارت مديرة دائرة تمكين المرأة بوكالة الضمان الاجتماعي إلى أن عمل الدائرة يهدف إلى تعليم المستفيدة وتدريبها وتوظيفها، معبرة عن أملها بأن تسهم الدائرة في إخراج

المستفيدات من الفئات الشابة والمؤهلة والقادرة على التعليم والعمل من دائرة الضمان، وكذلك دفع المستفيدات لتحديث بياناتهن أولاً بأول للاستفادة من الفرص المتاحة من خلال دائرة تمكين.
ولفتت الخميس إلى وجود العديد من التحديات التي تواجه دائرة تمكين في عملها، من أبرزها تدني مستوى الوعي بأهمية العمل، وتردد المستفيدة في قبوله، خوفاً من انقطاع الضمان أو طول فترة عودتها إليه من جديد، إضافة إلى قلة الفرص التدريبية والتوظيفية في بعض مناطق المملكة، وضعف الخدمات المساندة التي تساعد المستفيدة على التمكين في العمل والاستمرار فيه، مثل المواصلات، والحضانات، وقلة الرواتب، وطول ساعات العمل، وغيرها.

أطفال "النزاع الأسري" لن يلتقوا ذويهم في أقسام الشرطة مجدداً

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 28 جماد ثاني 1438هـ - 27 مارس 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20957199

أقرت وزارة العدل مبادرة «توفير مراكز تنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة بالتعاون مع القطاع غير الربحي» التي تتيح استبدال أقسام الشرطة بمراكز توفر مكان مهيأً أمنياً ونفسياً ليلتقي فيه الوالد والوالدة المطلقان بأبنائهما في بيئة نموذجية يسودها الجو الأسري الأمني والصحي والترفيهي، وذلك ضمن مبادرات الوزارة الـ15 التي تشارك بها في تحقيق أولويات برنامج «التحول الوطني 2020.»
ونقلت وكالة الأنباء السعودية (واس) أمس (الأحد) عن «العدل» تأكيدها أن تلك المراكز تشرف على تنفيذ عملية تسلم الأطفال وتسليمهم بموجب أحكام الحضانة والزيارة، وتسهّل عملية الزيارة للوالدين التي تحكم بها المحكمة في حال عدم اتفاق الأبوين على مكان ووقت محدد لرؤية الأطفال في فترة الحضانة، كما يوفر المركز المكان الملائم للأطفال الذين لا تتوافر لهم فرص رؤية والديهم بسبب عدم وجود مكان ملائم للزيارة.
وتسعى المبادرة - بحسب الوزارة - إلى إيجاد بيئة مثالية لتنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة، بما يسهم في حفظ خصوصية الأسرة، إلى جانب معالجتها للوضع السابق والمتّبع أثناء تنفيذ تلك الأحكام لدى مراكز الشرطة، لما له من آثار نفسية واجتماعية في الطفل والأسرة، إضافة إلى إيجاد فرص عمل وظيفية في المجال الاجتماعي.
وتأتي المبادرة تفعيلاً للمادة الـ76 من نظام التنفيذ التي تؤكد ألا يكون هناك تنفيذ أي أحكام في مراكز الشرطة لآثارها الاجتماعية الخطرة التي يعاني منها أطفال النزاع الأسري في عدم وجود أماكن ملائمة لتنفيذ أحكام الزيارة للمحضون.
وتنفذ «العدل» هذه المبادرة بالتعاون مع وزارة منظومة العمل والتنمية الاجتماعية من خلال القطاع غير الربحي، كالجمعيات الخيرية والقطاع الخاص، إذ يتم وضع الخطط العامة لتشغيل هذه المراكز من أجل تنفيذ أحكام الزيارة والرؤية والحضانة ضمن بيئة مناسبة.
وتم الاتفاق بين وزارة العدل وجمعية مودة الخيرية (جمعية مسجلة رسمياً لدى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية) للحد من الطلاق وآثاره للاستفادة بما لديهم من خبرات في تنفيذ هذا النوع من الأحكام، ولإعداد دليل إرشادي يتم تعميمه من «العدل» على اللجان التي تشرف عليها في مناطق المملكة لتقوم بالعمل بالطريقة الصحيحة.
وكان وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني أصدر عدداً من القرارات والتعاميم التي تعمل على حماية الطفل وحفظ حقوقه، ومنها التعميم بأهمية الإسناد إلى المادة النظامية عند تسبيب الأحكام المتعلقة بإيذاء الطفل وانتهاك حقوقه، مع التأكيد على وجوب مراعاة حقوق الطفل حال النظر في قضايا النزاع الأسري بشكل عام والعنف الموجه ضد الطفل بشكل خاص، كذلك تعميم الصمعاني باعتبار الامتناع عن النفقة المقررة شرعاً أحد صور العنف الموجه إلى الطفل. وشدد التعميم على القضاة بأهمية اتخاذ الإجراءات النظامية بحق الآباء الممتنعين عن أداء النفقة.

يذكر أن الأنظمة السعودية أكدت الحقوق الشرعية والقانونية للطفل، مثل حقه في التقاضي عبر وليه، وتوفير الولاية والرعاية للأيتام والقُصّر وفاقدي الأهلية، ورعاية الأحداث وإدارة أملاكهم وشؤونهم الخاصة وحقوقهم في الإرث وعدم التصرف بأموالهم إلا من طريق المحكمة الشرعية.
وتبنت وزارة العدل دعم ونشر برامج التوعية بالعنف الأسري في محاكم المملكة من خلال عدد من المعارض أقيمت في محاكم الأحوال الشخصية كافة، للتعريف بالإجراءات المهنية في التعامل مع هذا النوع من القضايا، وأهم مواد أنظمة الحماية من الإيذاء ونظام حقوق الطفل المرتبطة بالجانب العدلي، كما أطلقت الوزارة مبادرة «تعريف» التي تسهم في نشر الثقافة العدلية، بما في ذلك التعريف بحقوق الطفل بحسب الأنظمة والتشريعات، بهدف زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع بحقوق الطفل في القضاء السعودي.
ونظم القضاء السعودي، من خلال تعميم المجلس الأعلى للقضاء، عملية الإذن للمحكوم له بالحضانة بالسفر خارج المملكة، أو نقله للطفل من مدرسة إلى أخرى، إذ وجه التعميم بأنه «على الدائرة المختصة بنظر دعوى الحضانة، تضمين الحكم بالحضانة حق مراجعة الأحوال المدنية والجوازات والسفارات وإدارات التعليم والمدارس، وإنهاء ما يخص الطفل المحضون من إجراءات لدى جميع الإدارات والجهات الحكومية والأهلية، ما عدا السفر بالمحضون خارج المملكة، فلا يكون إلا بإذن القاضي، وأن يعامل طلب الإذن بالسفر معاملة المسائل المستعجلة.«

مصادر لـ "الرياض": الشورى يوصي ببقاء الدعم الحكومي للقمح بعد الخصخصة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 28 جماد ثاني 1438هـ - 27 مارس 2017م
http://www.alriyadh.com/1580941

لرياض - عبدالسلام البلوي
أكد مجلس الشورى على بقاء الدعم الحكومي للقمح بعد خصخصة مطاحن الدقيق لضمان استمرار وصول المنتج للمستهلك بالسعر المناسب.
وأشار في تقرير للجنة المياه والزراعة إلى أن الهدف من التخصيص رفع كفاءة الإنتاج وفعاليته وتقدم منتجات ذات جودة عالية وتحسين بيئة العمل في المطاحن، إلا أنه أكد أهمية استمرار الدعم الحكومي للمحافظة على سعر الدقيق كمنتج حيوي رئيس للمواطنين عن مستوياته الحالية.
وجددت لجنة المياه والزراعة التوصية بالتأكيد على قرار مجلس الشورى الصادر في الرابع والعشرين من شهر صفر عام 1434 وطالبت بإسناد مسؤولية التخطيط والمراقبة للخزن الإستراتيجي للسلع الغذائية الرئيسة، القمح، الأرز، السكر، الشعير، الذرة الصفراء، وفول الصويا، للمؤسسة العامة للحبوب)الصوامع والغلال ومطاحن الدقيق سابقاً.(
ولم تتمكن المؤسسة من رفع كمية المخزون الاحتياطي من القمح ليكفي لمدة سنة كاملة لمواجهة أي ظروف طارئة حسب قرار مجلس الشورى الصادر منذ سبع سنوات، لكن تقريرا للجنة (حصلت عليه الرياض) أكد أن المؤسسة رفعت المخزون الإستراتيجي من القمح ليكفي حاجة الاستهلاك لمدة تزيد على سبعة أشهر، وأوضح أنها تقوم بتوزيع هذا المخزون على فروعها المنتشرة في مناطق المملكة كافة في إطار خطة مدروسة تراعي حالات الطوارئ وعدم تخزين كامل المخزون الإستراتيجي من القمح والدقيق في مكان واحد مما يساعد على عزل أي منطقة تتأثر بأي تأثيرات كانت مثل الحرائق والسيول وغير ذلك، ويتيح هذا الإجراء إمداد المنطقة المتأثرة من خلال المناطق التي يتوفر بها المخزون، مع التأكيد على أن تتخذ المؤسسة التدابير المناسبة لسد حاجة الاستهلاك المحلي.

مهرجان الملك عبدالعزيز للإبل يقدم خدماته لذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 28 جماد ثاني 1438هـ - 27 مارس 2017م
http://www.alriyadh.com/1580947

رماح - مناحي السبيعي

وضعت إدارة مهرجان الملك عبدالعزيز للإبل نصب عينها دعوة جميع فئات المجتمع وتقديم الفعاليات والخدمات التي تلبي كل رغباتهم، ومن تلك الفئات ذوو الاحتياجات الخاصة وتقديم كل ما يحتاجونه من المرافق المؤهلة لهم وكذلك ربطهم بما يقدم في المهرجان من معلومات وورش وأنشطة.

وفي هذا الإطار وضعت لهم مدخلاً ومخرجاً خاصاً إلى أرض الفعاليات لذوي الإعاقة الحركية، ومواقف معينة لسياراتهم، كما قامت بالترجمة المتزامنة بلغة برايل للأفلام المعلوماتية والتاريخية عن الإبل المعروضة يومياً في فعالية معرض سنام. وعبر زائر من هذه الفئة الغالية قائلاً: "نشكر الإدارة على عودة المهرجان ونثمن لها الخدمات الخاصة المساندة والمساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة فهي متوفرة وجيدة وتتناسب مع حجم أرض الفعاليات وعددها وكذلك يمكن لهم أن يشاهدوا عروض المزايين بدون عوائق أو صعاب."

وفي موضوع ذي صلة، حظيت محلات المشالح والسيوف بإقبال كبير في مهرجان الملك عبدالعزيز للإبل وقدر حجم المبيعات في اليوم الواحد بأكثر من 20 ألف ريال كمتوسط البيع قبل للزيادة في الأيام المقبلة، وتتراوح اهتمامات الزبائن ما بين مستخدم للسلعة وآخر يرغب في تقديم الهدايا مستثمرا وجود علب فاخرة تحتوي على سيف ومشلح ومبخرة بشكل جذاب، ووفقا للبائع محمد شريف الذي يعمل في متجر للمشالح والسيوف يقول بأن أسعار المشالح تبدأ من 300 ريال وتصل لألف ريال وأن أسعار السيوف تبدأ من 200 ريال وحتى 700 ريال، وأسعار الفراء تبدأ من 100 ريال إلى 300 ريال، وتجد منتجات السوق الشعبي في قرية المهرجان من الزوار الذين يستثمرون حضورهم لشراء بعض الملابس والمقتنيات ومتابعة آخر المنتجات الشعبية.

المحكمة الجزائية تحدد موعداً بديلاً لأروى البغدادي وعدد من المتهمين في قضايا إرهابية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 28 جماد ثاني 1438هـ - 27 مارس 2017م
http://www.alriyadh.com/1580949

الرياض - واس

أعلنت المحكمة الجزائية المتخصصة أنه نظرا لتغيب المتهمة أروى بنت عصام بغدادي سعودية الجنسية بموجب الهوية الوطنية رقم / 1013721814 / عن حضور جلسة المحاكمة المقررة للنظر في الدعوى المقامة ضدها بتاريخ 10 / 10/

1435هـ , وعدم تمكن الجهة المختصة بالمحكمة من التواصل مع المتهمة في مكان إقامتها الموثقة لديها، فقد جرى تحديد موعد بديل للنظر في الدعوى وذلك يوم الاثنين الموافق 20 / 7/ 1438هـ الساعة التاسعة صباحا.
وتأمل المحكمة الجزائية من المدعى عليها الحضور إلى المحكمة في الموعد المحدد وفي حال عدم حضورها ستحكم المحكمة في الدعوى غيابيا، وذلك وفق مانصت عليه الفقرة /3/ من المادة السابعة والخمسين من نظام المرافعات الشرعية والمادة /9/ من نظام جرائم الإرهاب وتمويله.
كما أعلنت المحكمة الجزائية المتخصصة أنه نظرا لتغيب المتهم عبدالله بن عبيد الحربي -سعودي الجنسية- بموجب الهوية الوطنية رقم / 1075608974 / والمدعى عليه عبدالمجيد بن منير العتيبي -سعودي الجنسية- بموجب الهوية الوطنية رقم / 1099024380 / والمدعى عليه سلطان بن صنيتان الشيباني -سعودي الجنسية- بموجب الهوية الوطنية رقم / 1109737898 / والمدعى عليه صالح بن إبراهيم العيد -سعودي الجنسية- بموجب الهوية الوطنية رقم / 1016586735 / والمدعى عليه مرعي بن أحمد الأسمري -سعودي الجنسية- بموجب الهوية الوطنية رقم / 1025886159 /، عن حضور جلسة المحاكمة المقررة للنظر في الدعوى المقامة عليهم بتاريخ 13 / 4/ 1436هـ وعدم تمكن الجهة المختصة بالمحكمة من التواصل مع المتهمين في مكان إقامتهم الموثقة لديها، فقد جرى تحديد موعد بديل للنظر في الدعوى وذلك يوم الاثنين الموافق 20 / 7 / 1438هـ الساعة العاشرة صباحا.
وتأمل المحكمة من المدعى عليهم الحضور إلى المحكمة في الموعد المحدد وفي حال عدم حضورهم ستحكم المحكمة في الدعوى غيابيا وذلك وفق مانصت عليه الفقرة /3/ من المادة السابعة والخمسين من نظام المرافعات الشرعية والمادة /9/ من نظام جرائم الإرهاب وتمويله.

«تمكين المرأة»: شراكة مع القطاع الخاص لتوظيف مستفيدات «الضمان»

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 28 جماد ثاني 1438هـ - 27 مارس 2017م
http://www.al-madina.com/article/515861

أكَّدت مديرةُ عام دائرة «تمكين المرأة» بوكالة الضمان الاجتماعي في وزارة العمل والتنميَّة الاجتماعيَّة أسماء عبدالله الخميس، أهميَّة الشراكة مع القطاع الخاص في توظيف المستفيدات من الضمان الاجتماعي، واصفة الشراكة بالإستراتيجيَّة للوزارة في تحولها من الرعويَّة إلى التنمويَّة.
وأوضحت أنَّ دائرة تمكين المرأة تسعى إلى إيجاد الفرص التعليميَّة والتدريبيَّة والتأهيليَّة والتوظيفيَّة لمستفيدات الضمان الاجتماعي المؤهلات، من خلال التشاركيَّة مع العديد من الجهات الحكوميَّة والأهليَّة، بهدف تحويل المستفيدات من الاحتياج إلى الإنتاج، مبينة أنَّ الدائرة تعمل على تمكين المرأة لتحقيق تنمية مجتمعيَّة مستدامة من منطلق المسؤوليَّة الوطنيَّة في دعم المرأة، وتمكينها كمشارك أساس في التنمية. وأشارت مديرة دائرة تمكين المرأة بوكالة الضمان الاجتماعي إلى أنَّ عمل الدائرة يهدف إلى تعليم المستفيدة وتدريبها وتوظيفها، معبرة عن أملها في أن تسهم الدائرة في إخراج المستفيدات من الفئات الشابة والمؤهلة والقادرة على التعليم والعمل من دائرة الضمان، وكذلك دفع المستفيدات لتحديث بياناتهم أولاً بأول، للاستفادة من الفرص المتاحة من خلال دائرة تمكين.
ولفتت إلى وجود العديد من التحدّيات التي تواجه دائرة تمكين في عملها من أبرزها، تدني مستوى الوعي بأهمية العمل، وتردد المستفيدة في قبوله خوفًا من انقطاع الضمان أو طول فترة عودتها إليه من جديد، إضافة إلى قلة الفرص التدريبيَّة والتوظيفيَّة في بعض مناطق المملكة، وضعف الخدمات المساندة التي تساعد المستفيدة على التمكين في العمل والاستمرار فيه، مثل: المواصلات، والحضانات، وقلة الرواتب، وطول ساعات العمل، وغيرها.

انطلاق المؤتمر الدولي الثاني لمكافحة الجرائم المعلوماتية بأبها

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 28 جماد ثاني 1438هـ - 27 مارس 2017م
http://www.al-madina.com/article/515862/

أحمد آل شاطر - أبها

نيابة عن أمير منطقة عسير صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز آل سعود، افتتح مدير جامعة الملك خالد الأستاذ الدكتور فالح بن رجاء الله السلمي، أمس، المؤتمر الدولي الثاني «لمكافحة الجرائم المعلوماتية»، والمعرض المصاحب للمؤتمر، الذي تنظمه الجامعة، ممثلة في الإدارة العامة لتقنية المعلومات، وتقام فعالياته خلال الفترة 27-28 جمادى الآخرة 1438هـ بمدينة أبها.

وأكد مدير الجامعة أن التوعية بنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية ملحة في عصرنا هذا، وهي من أوجب واجبات الجامعات ومؤسسات المجتمع، لأن كثيرا من الناس لا يعرفون خطورة هذا الأمر والعقوبات المترتبة على ارتكاب هذه الجرائم، ويجب على الجامعات أن تسهم في مكافحة الجرائم المعلوماتية، لتشجيع الدراسات الجادة في هذا الشأن، وبث الوعي بخطورة هذه الجرائم، والتعليم والتدريب على أساليب التعامل معها، ليسهم ذلك في التحول الوطني المعتمد على النزاهة وتنمية الاقتصاد المعرفي.

وأكد السلمي أن الجامعة تؤمن إيمانا عميقا بأن الدراسات المعنية بمكافحة الجرائم المعلوماتية عبر الشبكة العالمية تعد خدمة جليلة للمجتمع والوطن، وهي نتاج تعاون مثمر بين قطاعات متنوعة حكومية وأهلية، وهنا تبدو الحاجة ماسة لتوعية أبناء وبنات الوطن بخطورتها والاطلاع على الأنظمة اللازمة لاستخدامها.

من جانبه، قال المشرف العام على الإدارة العامة لتقنية المعلومات، رئيس اللجنة العلمية الدكتور سالم العلياني، أن اللجنة العلمية رأت أن تشمل المحاور الرئيسة للمؤتمر التعريف بالجريمة المعلوماتية، والأدلة الجنائية الرقمية، ووسائلها الحديثة، والتقنيات الحديثة في مكافحة الجريمة المعلوماتية، والطبيعة القانونية لها، والصفات الشخصية والسلوكية لمرتكبيها، كما تشمل دور الجهات المعنية بمكافحة هذا النوع من الجرائم، ودور مؤسسات التعليم والإعلام في نشر الثقافة والوعي بمخاطر الجريمة المعلوماتية.

من جهته، أكد أستاذ كلية القانون بجامعة المجمعة الدكتور عبدالعزيز الرشود كلمة المشاركين، أن مكافحة الجريمة المعلوماتية، تمثل تحديا حقيقيا للدول، لاتخاذها شكل الجريمة العابرة للحدود الدولية، مما يعني نشوء إشكالات عدة في سبل مواجهتها، وانعقاد الاختصاص القضائي في المعاقبة عليها، مشيرا إلى أن مكامن خطورة الجريمة المعلوماتية لا ترتبط بمكان محدد ولا بسن معينة، إضافة إلى أن ضحاياها من كافة شرائح المجتمع.

خبراء ومختصون يناقشون "الأخطاء الطبية" وحقوق العاملين بالقطاع

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 28 جماد ثاني 1438هـ - 27 مارس 2017م
http://www.al-madina.com/article/515859

أحمد الجهني - جدة
في ظل تكاثر النزاعات الطبية مؤخرا، وفي إطار الدور المجتمعي لمركز القانون السعودي للتدريب، ينظم المركز في الفترة من ٢٥-٢٧ أبريل المقبل، فعاليات النسخة الرابعة من منتدى (الطب والقانون) تحت شعار (اعرف حقوقك). وذلك في مدينة الأمير سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الإنسانية بمدينة الرياض.
وأشار الدكتور ماجد محمد قاروب رئيس المركز، إلى أن هذا المنتدى يهدف لرفع الوعي الحقوقي لدى جميع الأطراف ابتداء من المرضى أنفسهم ومرورا بالمستشفيات والمراكز الطبية وشركات التأمين وشركات الأدوية وانتهاء بالأفراد الممارسين للمهنة من أطباء ومساعدين وممرضين، ليعرف كل طرف ما هي واجباته وما هي حقوقه.
وأضاف قاروب بأن هذا المنتدى هو الرابع من نوعه الذي ينظمه المركز، مؤكدا بأن المنتديات الثلاثة السابقة حققت نجاحات كبيرة، وكان لها أصداء إيجابية لاسيما وأنها كانت برعاية مباشرة من أصحاب المعالي وزراء الصحة في مختلف الدول، مؤملا أن يحقق هذا المنتدى أهدافه بعد الطفرة الكبيرة في الخدمات الصحية والحاجة الماسة لها في ظل رغبة الجميع بالحصول على أعلى خدمة ممكنة وفق أعلى المعايير الدولية.
وأشاد قاروب بالدور الكبير للشركاء الإستراتيجيين كمؤسسة الأمير سلطان بن عبدالعزيز الخيرية التي استشعرت أهمية المنتدى ودعمته مادياً ومعنوياً وكذلك مدينة الأمير سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الإنسانية التي ستحتضن فعاليات المنتدى.
من جهتها أشارت المستشارة القانونية ديمة الشريف المختصة بشؤون الصحة والغذاء والدواء المشرفة على إعداد البرنامج العلمي للمنتدى إلى أن المنتدى سيشهد برنامجا علميا مكثفا على مدى ثلاثة أيام يشارك فيه نخبة من الأطباء والمتخصصين في عدد من المحاور التخصصية الهامة.
المنتدى يسعى لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:
رفع مستوى الثقافة الحقوقية لجميع العاملين والمنتسبين والمستفيدين من القطاع الطبي بشكل عام
رفع مستوى الإلمام بثقافة الحقوق والواجبات لجميع الأطراف
تنظيم أفضل للعلاقة بين الممارس الصحي والمريض
فع مستوى الثقافة الحقوقية والإلمام بحقوق الممارس الصحي من التعليم والتدريب والتأهيل والجودة النوعية
رفع مستوى الإلمام بالقوانين الحاكمة لصناعة الطب وكل ما يتعلق بالشأن القانوني والحقوقي والقضائي في هذه الصناعة.
الاهتمام بحقوق العاملين في القطاع الطبي عامة وعلى الأخص العاملين بالقطاع الطبي الخاص
تسليط الضوء على الظروف الاجتماعية والقانونية لعمل المرأة في القطاع الطبي العام والخاص
رفع مستوى الاهتمام والإلمام بالمسؤولية الاجتماعية لمجتمع الأعمال بالقطاع الطبي.
المنتدى يسعى للربط بين كل عناصر العمل الطبي من مختلف القطاعات والوزارات:
)وزارة الصحة - الحرس الوطني - التعليم العالي - الأمن العام - وزارة الدفاع(
توحيد المعايير والمفاهيم القانونية والقضائية والحقوقية المختلفة
زيادة أواصر العلاقة ما بين مختلف الأجهزة ذات العلاقة بالعمل الطبي:
هيئة الغذاء والدواء
وزارة العدل
ديوان المظالم
وزارة التجارة
وزارة التعليم العالي
الكليات الطبية والمعاهد الخاصة.

97قضية حضانة في المحاكم يوميا

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 28 جماد ثاني 1438هـ - 27 مارس 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=298322&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي 2017-03-27 1:00 AM

في الوقت الذي أقرت وزارة العدل مبادرة توفير مراكز لتنفيذ أحكام الحضانة والرؤية، لتحقيق أولويات برنامج التحول الوطني 2020، بلغ عدد قضايا الحضانة والزيارة الواردة إلى محاكم الأحوال الشخصية خلال 5 أشهر 10623 قضية، بنحو 97 قضية يوميا.

فيما لم يُكشف عن المدة الزمنية التي تُستغرق لكي ينجز القاضي معاملاته اليومية ولا عددها، أفصح التقرير الأول لحالة برنامج التحول الوطني 2020 عن مستهدفات الربع الرابع لعام 2016، عن أن متوسط عدد الجلسات لإغلاق القضية في المحاكم سيكون بواقع 5 جلسات، وبمتوسط مدة زمنية 15 دقيقة للقضية الواحدة.

455قضية لكل قاض

أوضح التقرير أن متوسط عدد القضايا الواردة لكل قاض في المحاكم الرئيسية حاليا بلغت 455 قضية، في حين أن المستهدف خلال عام 2020 الوصول لـ299 قضية لكل قاض، مشيرا إلى أن المعيار العالمي لعدد القضايا التي يتولاها كل قاض تبلغ 277 قضية، أما في المعيار الإقليمي 160 قضية.

وأعلنت وزارة العدل عن 5 من مبادراتها لبرنامج التحول الوطني، حيث جاءت المبادرة الأولى في توفير مراكز تنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة بالتعاون مع القطاع غير الربحي، وتوفير كتابات العدل المتنقلة، والسداد الإلكتروني في تنفيذ الأحكام، وإنشاء مراكز الخدمات العدلية، وإشراك القطاع الخاص في أعمال التوثيق.

الحضانة والزيارة

فيما يتعلق بقرار مبادرة «توفير مراكز تنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة بالتعاون مع القطاع غير الربحي»، أكدت الوزاة في بيان لها، أن إنشاء مراكز تنفيذ الأحكام القضائية المتعلقة بذلك، يتيح استبدال مراكز الشرطة بمراكز توفر مكانا مهيأ أمنيا ونفسيا ليلتقي فيه الوالد والوالدة بأبنائهما في بيئة نموذجية يسودها الجو الأسري الأمني والصحي والترفيهي، حيث يقوم هذا المركز بالإشراف على تنفيذ عملية تسلم الأطفال وتسليمهم بموجب أحكام الحضانة والزيارة.

وأوضحت أن هذه المراكز ستسهل عملية الزيارة للوالدين التي تحكم بها المحكمة في حال عدم اتفاق الأبوين على مكان ووقت محدد لرؤية الأطفال في فترة الحضانة، كما يوفر المركز المكان الملائم للأطفال الذين لا تتوافر لهم فرص رؤية والديهم بسبب عدم توافر مكان ملائم للزيارة.

وتسعى هذه المبادرة، إلى إيجاد بيئة مثالية لتنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة، بما يسهم في حفظ خصوصية الأسرة، إلى جانب معالجتها للوضع السابق والمتبّع أثناء تنفيذ تلك الأحكام لدى مراكز الشرطة، لما له من آثار نفسية واجتماعية على الطفل والأسرة، إضافة إلى إيجاد فرص عمل وظيفية في المجال الاجتماعي.

تفعيل المادة 76

تأتي مبادرة إنشاء مراكز الحضانة والرؤية والزيارة من أجل تفعيل المادة 76 من نظام التنفيذ، التي تؤكد على ألا يكون هناك تنفيذ أي أحكام في مراكز الشرطة لآثارها الاجتماعية الخطيرة التي يجب القضاء عليها، والتي يعاني منها أطفال النزاع الأسري في عدم وجود أماكن ملائمة لتنفيذ أحكام الزيارة للمحضون.

وتنفذ وزارة العدل هذه المبادرة بالتعاون مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية من خلال القطاع غير الربحي كالجمعيات الخيرية والقطاع الخاص.

الحد من الطلاق

أكدت العدل أنه تم الاتفاق بين الوزارة وجمعية مودة الخيرية، للحد من الطلاق وآثاره للاستفادة بما لديهم من خبرات في تنفيذ هذا النوع من الأحكام، ولإعداد دليل إرشادي يتم تعميمه من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على اللجان التي تشرف عليها في مناطق المملكة لتقوم بالعمل بالطريقة الصحيحة.
يشار إلى أن الأنظمة السعودية أكدت على الحقوق الشرعية والقانونية للطفل مثل حقه في التقاضي عبر وليه، وتوفير الولاية والرعاية للأيتام والقصر وفاقدي الأهلية.
الإذن للمحكوم له بالحضانة
نظم القضاء من خلال تعميم المجلس الأعلى للقضاء، عملية الإذن للمحكوم له بالحضانة بالسفر خارج المملكة، أو نقله للطفل من مدرسة إلى أخرى، حيث وجه التعميم بأنه على الدائرة المختصة بنظر دعوى الحضانة، تضمين الحكم بالحضانة حق مراجعة الأحوال المدنية والجوازات والسفارات وإدارات التعليم والمدارس، وإنهاء ما يخص الطفل المحضون من إجراءات لدى جميع الدوائر والجهات الحكومية والأهلية، ما عدا السفر بالمحضون خارج المملكة، فلا يكون إلا بإذن القاضي، وأن يعامل طلب الإذن بالسفر معاملة المسائل المستعجلة.

الرياض
www.Alriyadh.com

إضافة إلى ما كُتب عن تكدّس العمالة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 28 جماد ثاني 1438هـ - 27 مارس 2017م
http://www.alriyadh.com/1580872

عبدالعزيز المحمد الذكير

ألا ترون أننا أصبحنا نواجه حقا مكتسبا يتمتع به المنتفعون من تكديس العمالة الأجنبية في الوطن؟
فبمجرد خروج العامل، يُسجله الجهاز وبعده يتمكن هذا المنتفع من الحصول على حق استقدام العدد نفسه دون مساءلة، حتى ولو لم يكن من ارباب الأعمال أو المقاولين.
والكثير يعتقد انه حان الوقت لمطالبة راغب استقدام العمالة -بعد خروجهم -بما يثبت ارتباطه بأعمال، أو تعهدات انشاءات وتعمير، أو صيانة وتشغيل، أو شهادات إنجاز أعمال.
وما دمنا نقر جميعا، ودون استثناء ان وجود عمالة زائدة ليس من صالح الوطن اقتصاديا واجتماعيا و أمنيا.
هؤلاء العمالة جاؤوا إلينا بعدما دفعوا لوكالات التشغيل في بلادهم الشيء الكثير، يتبع ذلك ما يطالبهم به المنتفع شهرياً، أو سنوياً، أو عند كل تجديد، أو رخصة قيادة، أو سماح انتقال، أو اعارة، أو سفر.
والعامل لاشك سوف لا يلتفت الى المباح والمشروع لتسديد ما عليه من ديون، أو ما يلتحقه من التزامات اتجاه الكفيل، أو المستقدم (بكسر الدال).
صحيح أن الدولة تجاوبا مع رغبات الناس، وحفاظا على استمراريات نهج التنمية، اتاحت الفرص للكل لكي يجرب حظه، لكننا نأمل منها في هذه المرحلة الخروج بوسيلة او أخرى تقف في وجه أصحاب الأهواء، وأمام ميثاق وطني مطبوع، ومنشور، وهو إتاحة الفرصة امام الايدي الوطنية، التي طالما نادى بها المسؤولون من اعلى منبر.
الخبراء الوطنيون يجمعون على أن مشروع السعودة – في جزء كبير منه- لن يتحقق ما دام طوفان العمالة يرد الينا بهذا الشكل.
مشاهدات كثيرة وسيئة، يسمعها ويراها الناس عن سوء عواقب تكدس العمالة .ونظرة الناس عادة لا تخطىء، فهناك شبه إجماع على أن أمهات المدن عندنا تضم أرقاماً أسطورية من العمالة غير الماهرة، والتي لا يعرف عنها الكفلاء شيئا، ولا أين تقيم، ولا يرونهم إلا عند تجديد الإقامة، أو دفع المقسوم.
واقترح على المسؤولين عن الاستقدام مطالبة الراغب بما يثبت انه سيوفر العمل للعمالة المطلوبة.. ويكون ذلك عن طريق إبراز عقود حكومية، أو أهلية، أو شهادات تصنيف، أو غيرها من وسائل الإثبات.

استطيع القول إن نصف العمالة المستقدمة تعمل بالتجارة، وليس بأعمال لها صلة بمهاراتهم. أو أنهم يعملون بالمقاولات من الداخل، ومؤهلهم هو دفتر أوراق مراسلات، وفواتير لمؤسسة لا يدرى الناس موقعها، ولا عنوان صاحبها.

مستقبل المشروعات الصغيرة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 28 جماد ثاني 1438هـ - 27 مارس 2017م
http://www.al-madina.com/article/515826

إبراهيم محمد باداود

في ظل تراجع عدد الوظائف في الجهات الحكومية خلال الفترة القادمة وذلك لاعتمادها على القطاع الخاص ، وفي ظل استمرار ضعف المخرجات من الجهات التعليمية للتوافق مع ما يحتاجه القطاع الخاص ، فإن أحد الخيارات المطروحة الآن أمام بعض الشباب هو أن يبدأ مشروعه الخاص وبالإمكانيات المتاحة له سواء على المستوى الشخصي أو من خلال الجهات الحكومية الداعمة مثل هيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبنك التنمية وصندوق تنمية الموارد البشرية وغيرها من الجهات التي تعمل على دعم ومساندة أصحاب المشاريع الصغيرة.

من التقارير الهامة والتي نشرت مؤخراً في هذا الشأن الخبر الذي نشرته صحيفة الاقتصادية مطلع هذا الأسبوع عن توقع « كريدي سويس « وهو ثاني أكبر المصارف السويسرية أن تواصل التجارة الإلكترونية نموها في الأسواق الناشئة ليتجاوز إنفاقها في أسواق التجزئة عبر الإنترنت من تريليون دولار في 2016م إلى 2.5 تريليون دولار بحلول عام 2025 م ، مشيراً إلى حصول تحسن كبير في ثقة المستهلك للأسواق الناشئة وتنامي التوقعات الإيجابية للاقتصاد العالمي ونمو سريع للطبقة المتوسطة مؤكداً بأن الأعمال التجارية الذكية ستكون أكبر المستفيدين من هذه التطورات ، كما أكد التقرير أن التقنية الرقمية ستواصل لعب دورها كعامل مساعد في تغيير سلوك المستهلك وتيسير استهلاكه خاصة وإن أكثر من مليار مستهلك يمارس عملية الشراء عبر شبكة الإنترنت مشيراً إلى أن احتمالات وإمكانات التوسع لاتزال كبيرة جداً.

مضمون هذا التقرير تؤكده الأخبار التي نشرت مطلع هذا الأسبوع عن تقديم شركة (إعمار) عرضاً بقيمة 800 مليون دولار لشراء شركة (سوق دوت كوم) في حين قامت شركة أمازون قبل عدة أيام بتقديم عرض آخر لشراء نفس الشركة وذلك بقيمة مليار دولار وسبق أن وردت بعض الأنباء عن قيام شركة الفطيم بتقديم عرض أيضا لاستحواذ نفس السوق، وهذا التنافس في الاستحواذ على هذه الشركة والمتخصصة في مجال التجارة الإلكترونية وتعتبر سوقاً إلكترونية كبرى في الشرق الأوسط يؤكد ما ذهب اليه التقرير السابق.

الشباب الذين يفكرون اليوم في تأسيس مشاريعهم عليهم أن لا يفكروا بالطريقة التقليدية القديمة بل لابد أن يبتكروا أفكاراً جديدة تعتمد من جهة على حاجة المجتمع لمنتج أو خدمة وأن يبنى تنفيذ المشروع عن طريق استخدام الشبكة العنكبوتية وعلى التعامل الإلكتروني لأن هذا هو المستقبل وهو الأرخص في تكلفة رأس المال أيضاً وكذلك المصروفات التشغيلية والتسويقية.

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة
الاثنين 28 جماد ثاني 1438هـ - 27 مارس 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7770

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 28 جماد ثاني 1438هـ - 27 مارس 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/20955968